

التغير الاجتماعي وأثره في انتشار ظاهرة جرائم النساء في المجتمع الجزائري
impact Social change on the spread of the phenomenon of women crimes
in Algerian society

أسماء سعدي	فاطمة الزهراء زاوي	زهرة سعداوي*
جامعة حسيبة بن بوعلي	جامعة حسيبة بن بوعلي	جامعة حسيبة بن بوعلي
الشلف الجزائر	الشلف الجزائر	الشلف الجزائر
Saaidasmaa62@gmail.com	Zaouifatima08@gmail.com	dhamerus@yahoo.com

تاريخ القبول: 2020/12/30

تاريخ الاستلام: 2020/11/15

ملخص:

تعد ظاهرة إجرام النساء من بين الظواهر الاجتماعية التي مازالت موضوع اهتمام واستقطاب علماء الاجتماع والقانون، وعلماء النفس، لما تثيره من اضطراب في العلاقات الإنسانية والقيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري بما أن التغير الاجتماعي الذي طرأ على مختلف المجتمعات الإنسانية فإن المجتمع الجزائري استأثر بهذه التغيرات الثقافية التي أدت إلى اختلال المعايير الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية مما نجمت عنه اختلال الأدوار داخل الأسرة مما أدى خروج المرأة للعمل واحتكاكها بالرجل وأصبحت منافسة له في تقليدها للمناصب مما أدى إلى ارتكابها العديد من السلوكات الإجرامية التي من المتوقع بأن الرجل هو الذي يرتكب الجريمة كما يعتقد العامة، فإن المشاكل الاجتماعية الغير سليمة، البطالة تدنى المستوى المعيشي للأسرة، العوامل النفسية، الإحباط المستمر والكبت، الحرمان العاطفي كلها مؤشرات لتنامي الظاهرة الإجرامية لدى المرأة في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المرأة؛ الجريمة؛ عوامل الفعل الإجرامي؛ التغير الاجتماعي.

Abstract:

This research deals with the social change issue and its impact on the spread of women's crimes in Algerian society through dealing with the phenomenon of social change and its most important characteristics and the nature of rapid change that afflicted Algerian society, especially during recent decades, and its impact on the emergence of new social phenomena on Algerian society, including the phenomenon of female crime, That the woman's criminal behaviour may be considered one of the strange phenomena in a society known

for its conservative pattern and the question about the factors leading to this behaviour, which can be traced back to a set of psychological, social and economic factors, and these factors are the results of the social change that afflicted Algerian society.

Keywords: Women; crime; factors of criminal action; social change.

مقدمة:

من أبرز المشاكل الاجتماعية التي عرفتھا المجتمعات الإنسانية عبر كافة المراحل الزمنية هي مشكلة الجريمة كون هذه الظاهرة لها تأثير على المستوى الفردي والاجتماعي. إن ظاهرة الجريمة لا تقتصر على مجتمع معين بل تظهر في جميع المجتمعات سواء العالم العربي أو العالم الغربي وأن اختلفت في نوعية الجريمة هذا حسب طبيعة البيئة الاجتماعية لكل مجتمع.

ان المتتبع لظاهرة ارتكاب الفرد السلوك الإجرامي أثار جدلا بين علماء الاجتماع وعلماء النفس وعلماء في القانون لتحديد عوامل الظاهرة الإجرامية وكلهم انطلقوا وفق تخصصهم لتحديد عوامل السلوك الإجرامي، ومنه لقد برزت عدة نظريات بيولوجية، ونظريات نفسية، ونظريات اجتماعية، لتفسير عوامل الجريمة، فان التغير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع الجزائري وبالتالي أثر على مختلف الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أدى إلى إفراسات سلبية والذي بدوره اثر على البناء الاجتماعي بصفة عامة والنسق القيمي للمجتمع بصفة خاصة مما أدى إلى انتشار العديد من الظواهر الإجرامية كالقتل، المتاجرة بالمخدرات، الجرائم الالكترونية، الاختطاف السرقة الموصوفة، الاغتصاب، التزوير في المحررات الرسمية... الخ.

وقد يكون هذا من خلال الاحتكاك الثقافي بين المجتمع الجزائري والمجتمع الأوروبي كتصادم بين الثقافة المادية والثقافة اللامادية كحد تعبير لعالم الاجتماع الأمريكي "ويليام اوجبرن" في نظريته المعروفة حول التخلف الثقافي (cultural leg)، ان المجتمع الجزائري أصبح يعيش صراع بين الأصالة والمعاصرة بين الحفاظ على القيم الاجتماعية وبين مسايرة التطور التكنولوجي وهذا قد يؤثر على سلوكيات الأفراد وقد يؤدي بهم الولوج في عالم الأجرام ولا يمكن القول بان الإجرام شمل فئة الرجال بل أيضا

دخلت المرأة عالم الجريمة إذ أن إجرام المرأة يعد احد الإجرام المعاصر في المجتمع الجزائري وجدير بالذكر أن ظاهرة إجرام المرأة ليست نتاج لعامل واحد بل قد تكون مجموعة من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية،" في حين يرى كثير من المتخصصين في علم الإجرام أن النساء المجرمات يظهرن خداع أكثر مما يظهره الرجال المجرمون والسبب يمكن أن نجده في الأخلاق والخصائص الجنسية والطبيعية والنفسية بين الرجل والمرأة"، (زهرة، 2011، صفحة 11) ومنه لقد برزت نظريات كالنظرية الأخلاقية والنظرية الاجتماعية والنظرية البيولوجية النفسية لتفسير السلوك الإجرامي لدى المرأة، فان إجرام المرأة في الماضي كانت تتسم بصفة الخفاء ولكن بتطور المجتمع واحتكاك المرأة بالرجل وأصبحت لها دور مثل الرجل في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أصبحت جرائم المرأة علنية أن مشكلة المرأة ظلت من الأمور التي يحيط بها من غموض وما تلقاه من اللامبالاة.

و"لا شك أن المرأة في المجتمع كما يقال تكون نصف الموارد البشرية والتي يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى دورها في تكوين شخصية الفرد" (حلوي و فوزي، 2007، الصفحات ص ص 07-08)

وبناء على ذلك ارتأينا القيام بدراسة سوسيوولوجية حول إجرام المرأة ولذلك نطرح التساؤل العام:

- ما هي الأسباب والدوافع الكامنة وراء انتشار ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري ؟

وهذا السؤال العام بدوره ينقسم على أسئلة فرعية:

- هل العوامل الذاتية والنفسية لها علاقة بإجرام المرأة؟
 - هل العوامل الاجتماعية والاقتصادية تؤدي بالمرأة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي؟
- وهذه الأسئلة بدورها تترجم إلى فرضيات:

1. الفرضية العامة:

- إجرام المرأة يعود إلى تضافر مجموعة من العوامل سواء كانت عوامل داخلية مرتبطة بشخصية المرأة أي بتكوينها العضوي أو النفسي أو عوامل خارجية متعلقة بالبيئة الاجتماعية التي تعيش فيها، وهذا الفرض العام يترجم إلى فرضيات فرعية:

- العوامل الذاتية والنفسية لها علاقة بارتكاب المرأة بالسلوك الإجرامي.

- العوامل الاجتماعية والاقتصادية لها علاقة بانتهاج المرأة السلوك الإجرامي.

2. تحديد المفاهيم:

الجريمة: يعرفها قاموس اوكسفورد (Oxford) بأنه فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية ويقرر له القانون عقوبة ويوصف الفعل بأنه غير مشروع إذا نص القانون نصا يجرمه (soans، 2001، صفحة 207)

يعرفها قاموس petit robert: بان الجريمة فعل مقصود أو متعمد يخالف أوامر قانون الجنائي أو نواهيه و محرماته وحين يكون هناك دولة تقضي بقدرة على سن مثل هذه القوانين وفرض العقوبات على من يخالفها (paule، 2009، صفحة 585) **التغير الاجتماعي:** "اختلافات والتبدلات التي تتبلور في نظام البنيوي المتمثل في نسق التدرج الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية من خلال الأدوار والمكانات الاجتماعية عبر الزمن" (العمر، 2004، صفحة 28)

يعرفها جي روشيه: "هو كل تحول transformation في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقت سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع لتغيير مسار حياتها" (محمد ا.، 2005، صفحة 17)

المفهوم الإجرائي للتغير الاجتماعي: هو ذلك التغير الذي يطرأ على البناء الاجتماعي مما يؤثر على مختلف الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلى سلوكات المرأة مما ينجم عنه ظهور العديد من السلوكات الإجرامية.

3. منهج الدراسة:

تعد إجراءات تحديد العينة من أهم خطوات البحث الميداني التطبيقي خاصة إذا كان مجتمع البحث كبيرا، وإن أي خطأ في تنفيذ هذه الإجراءات سيؤثر حتما في نوعية النتائج ودقتها وأن أمام الباحث أسلوبين لاختيار عينة بحثه هما أسلوب العينة العشوائية (الاحتمالية) وأسلوب العينة الغير عشوائية (الغير احتمالية).

4. أهمية الدراسة: يعد موضوع إجرام المرأة من بين أشكال الطابوهات الاجتماعية والقانونية التي تخضع في طي السرية والتكتم عن هذه الظاهرة التي

أصبحت منتشرة في المجتمع الجزائري بصفة عامة وولاية شلف بصفة خاصة وان تطرقنا عن هذه الظاهرة لما لها من تصورات اجتماعية سلبية التي تؤثر فيها وعلى الأسرة بصفة خاصة، وبحكم المجتمع الجزائري الذي لا يزال يحافظ على المعايير الاجتماعية فان إجرام الرجل لقد طال البحث والتقصي فيه وان الجريمة يعتبرها عملا بطوليا فان البحث الحالي المتعلق حول السلوك الإجرامي لدي المرأة في المجتمع الجزائري جاء للبحث عن أهم الخصائص الذاتية والنفسية والاجتماعية التي تدفع بالمرأة إلى انتهاج السلوك الإجرامي.

- انتشار جرائم المرأة بكافة أنواعها في ولاية الشلف مما يستدعي دراستها.

- الرغبة الحقيقية في الدخول إلى مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بولاية الشلف لتشخيص وتحليل هذه الظاهرة والإلمام بكافة جوانبها وذلك من خلال الكشف عن أهم المعاناة النفسية والاجتماعية للمرأة المجرمة.

- محاولة تسليط الضوء على تخصص جديد ألا وهو علم الاجتماع المرأة لفهم سوسيولوجيا المرأة المجرمة.

- إيجاد فهم سوسيولوجي للظاهرة وذلك من خلال فهم الأسباب المباشرة والغير المباشرة والمتداخلة فيما بينها ذات الصلة بإقبال بعض النساء على السلوك الإجرامي.

- التقليل من حدة هذه الظاهرة وذلك من خلال بناء توصيات لمعالجة هذه الظاهرة.

- وفي الأخير نود بوسعنا إن تأخذ هذه الظاهرة بعين الاعتبار خصوصا من الجهات الرسمية لوضع حد لهذه الظاهرة والسماح بالباحثين الدخول إلى المؤسسة العقابية من أجل تشخيص الظواهر الاجتماعية.

5. منهج الدراسة : تعد إجراءات تحديد العينة من أهم خطوات البحث الميداني التطبيقي خاصة إذا كان مجتمع البحث كبيرا، وإن أي خطأ في تنفيذ هذه الإجراءات سيؤثر حتما في نوعية النتائج ودقتها وأن أمام الباحث أسلوبين لاختيار عينة بحثه هما أسلوب العينة العشوائية (الاحتمالية) وأسلوب العينة الغير عشوائية (الغير احتمالية).

5.1 مفهوم العينة: هي تلك المجموعة من العناصر أو الوحدات التي يتم استخراجها من مجتمع البحث ويجرى عليها الاختيار أو التحقق. (سبعون ، 2012 ، صفحة 135)

ولقد اعتمدنا في دراستها هذه على العينة القصدية باعتبارها من بين العينات الغير احتمالية (الغير العشوائية) لأن يصعب معها تحديد أفراد المجتمع الأصلي وبالتالي يصعب الاطمئنان الحصول على أفراد المجتمع على فرص متساوية في التمثيل، وذلك أما لحساسية مجتمع البحث وإما لصعوبة الوصول إلى أفراد المجتمع إذ تمكن الباحث من تحديدها فيتعتمد في مثل هذه الحالات على أسلوب العينات الغير عشوائية لاختيار عينة بحثه، ولقد تم اختيارنا العينة القصدية باعتبارها الأنسب لموضوع بحثنا فمن خلال هذا تم اعتمادنا على الملفات القضائية المتحصل عليها لدى المحامين المعتمدين لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة أو المعتمدين لدى المجلس الذين لديهم خبرة ميدانية ورؤية سوسيوولوجية وقانونية حول أنماط جرائم المرأة، وبما أن الملفات القضائية المتحصل عليها لا تلم بحديثات الظاهرة من الناحية الاجتماعية والنفسية وبذلك تم اعتمادنا على المحامين بصفة أساسية لإعطائنا أهم الدوافع النفسية والاجتماعية والاقتصادية لإجرام المرأة، ومن خلال الملفات القضائية وذلك أن المحامين يجرون مقابلات مع النساء اللواتي ارتكبن الجريمة

5.2 المنهج المستخدم:

كل دراسة تفرض على الباحث اختيار المنهج لبحث خاص الذي يتطلب دراسة نظرية وميدانية، ويعرف المنهج أنه "مجموعة منظمة من المبادئ العامة والطرق الفعلية التي يستعين بها الباحث في حل مشكلات بحثه مستهدفاً بذلك الكشف عن جوهر الحقيقة". (رشوان ، 2004 ، صفحة 88)

وبما أن موضوعنا المرتبط حول التغير الاجتماعي وعلاقته بانتشار الجريمة عند المرأة ارتأينا القيام باستخدام المنهج الوصفي على غرار المناهج الأخرى وبهذا بدوره يفسر لنا: الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصف

العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف عملي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة ليقوم على الحقائق المرتبطة بها (بكر و أبو بكر ، 2007 ، صفحة 57)

6. أدوات لجمع البيانات:

تتعدد وسائل وأدوات لجمع البيانات في البحث الاجتماعي وهذا التعدد والتنوع يسمح للباحث باستخدام أكثر من طريقة وأداة لجمع البيانات حول مشكلة الدراسة وتعد أدوات البحث العلمي من بين الوسائل والطرق التي يلجأ إليها الباحث عند القيام بدراسة علمية قصد جمع المعلومات والبيانات وتحدد طبيعة جمع البيانات حسب طبيعة إشكالية الدراسة والفروض المستخدمة في البحث الاجتماعي، وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على التقنيات التالية:

الملاحظة: وتعتبر أولى خطوات المنهج العلمي وتعني "الملاحظة وسيلة من وسائل جمع المعلومات لا تقل أهميتها عن المقابلة الرسمية أو الغير رسمية وتفيد الملاحظة أنها مادة بحثية تتمتع بفوائد لا تتمتع بها الوسائل الأخرى لجمع المعلومات فهي تعطي المجال للباحث أن يلاحظ الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي ينحصر فيها البحث وتمكنه من ملاحظة سلوك وعلاقات وتفاعلات المبحوثين والاطلاع على أنماط وأساليب معيشتهم والمشكلات الحياتية التي يتعرضون إليها (الحسن و محمد الحسن، 2009، صفحة 123)

ولقد استخدمنا هذه التقنية في مجال بحثنا المتعلق حول جرائم المرأة في المجتمع الجزائري منذ تواجدها في محكمة الجنايات والجنح بالجزائر وهذه التقنية كشفت لنا عن ملاحظات هامة وخاصة أثناء القيام بالدراسة الاستطلاعية في المحكمة وحضور الجلسات المتعلقة حول أنماط جرائم المرأة تتعلق بالقتل العمدى مع سبق الإصرار والترصد، السرقة الموصوفة، جريمة الحريق العمدى، تكوين جمعية أشرار والمتاجرة بالمخدرات، الجرائم الأخلاقية (الدعارة، الزنا، زنا المحارم، الخيانة الزوجية، الإجهاض...) ومن خلال ملاحظتنا أن معظم الجرائم التي يرتكبها الرجال أصبحت المرأة ترتكبها من خلال الملاحظات الميدانية في المحاكم ابتداء من نوفمبر 2013، وأن جرائم المرأة أخذت

منحني تصاعديا في استخدام الحيل الإجرامية مثلا: كجرائم الاحتيال، التزوير وتقليد أختام الدولة...الخ.

7. مجالات الدراسة: بدأت أولى خطوات هذه الدراسة في جانفي 2014 حيث انطلقنا في البحث الاستكشافي والاستطلاعي الأول بالاطلاع على الدراسات التي تناولت موضوع جرائم المرأة في مختلف المجالات الاجتماعية والنفسية والقانونية والثاني استطلاع الميدان بمحكمة الشلف ومقابلتنا مع المحامين حول واقع جرائم المرأة ومقارنتها بجرائم الرجل بولاية الشلف، ثم البحث عن الإحصائيات المتعلقة حول السلوك الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري المتوفرة لدى المديرية العامة للأمن ثم قمنا بدراسة الملفات القضائية المتحصل عليها من طرف المحامين دراسة قانونية اجتماعية لمعرفة أنماط جرائم المرأة ومقابلتنا مع المحامين لإعطائنا حيثيات القضية ومعرفة الدوافع الاجتماعية والنفسية التي أدت بالمرأة إلى ارتكاب سلوك الإجرامي لتنتهي الدراسة في الأخير إلى 20 ماي 2015م.

1.7. المجال المكاني للدراسة:

"أقيمت هذه الدراسة في ولاية الشلف(الجزائر)

2.7 المجال البشري:

تم التعامل في هذه الدراسة مع ملفات قضائية التي لها علاقة بموضوع جرائم النساء ولم تحدد فيها شروط معينة لاختبار الحالات وإنما الشرط الوحيد يكون اقرارها السلوك الإجرامي، ويكون مخالف لمعايير وقيم المجتمع، يعاقب عليه القانون.

لذلك كانت صفات العينة كما يلي:

- السن: كل الأعمار

- الجنس: أنثي.

- الحالة المدنية: متزوجة، عذراء، أرملة.

- الأصل الجغرافي: ريفي، حضري.

ولتدعيم هذه الدراسة وتعميق فهم ظاهرة إجرام النساء وجب تناولها من جوانب متعددة ولذلك تم التعامل مع المختصين في القانون.

الاطار النظري للبحث:

8. عوامل الفعل الإجرامي لدى المرأة:

1.8. العوامل الذاتية لإجرام المرأة:

وتعني مجموعة من الصفات والخصائص المرتبطة بشخص المرأة أي بتكوينها العضوي النفسي والعقلي والتي يؤدي تفاعلها مع العوامل الخارجية المحيطة التي تؤدي بها الوقوع في الجريمة.

2.8 العوامل الوراثية:

"إن المقصود بالوراثة هو انتقال صفات وخصائص معينة من الأصل إلى الفرع ابتداء من عملية الجماع بين الرجل والمرأة واتحاد الحيوان المنوي للرجل مع بولفية الأنثى، أما الصفات الوراثية للكروموزومات التي لا ترى إلا بالمكروسكوب فإنها تنتقل من الآباء والأجداد إلى الأبناء والأحفاد عن طريق الجينات التي تحمل الصفات الوراثية عن الأم والأب، ويؤمن إتباع هذه النظرية الوراثية بأن الإنسان يكتسب الصفات الأخلاقية والاتجاهات الاجتماعية والميل نحو الجريمة أو الجنوح أو الأمراض العقلية والنفسية بنفس طريقة وراثية لون البشرة أو العينين أو الطول أي أن المرأة المجرمة ترث الإجرام عن والديها وبنفس الطريقة تورثها لأبنائها وكذلك الحال فإن الأبناء يورثونه لأبنائهم وهكذا ينشأ جيل معروف بسلوكه الإجرامي (العيائلة ، 2006 ، صفحة 206) ويتضح ذلك أن الاستعداد الإجرامي الذي ينقل بالوراثة دورا كبيرا في دفع الأشخاص ومنهم المرأة نحو السلوك الإجرامي، حيث ما حصل على ظروف اجتماعية مهيئة قد تكون هذه الظروف من مشاكل أسرية أو مستوى معيشي جهل، بطالة، عادات وتقاليد... الخ.

"إضافة إلى ذلك فإن المرأة تتعرض بحكم تكوينها البيولوجي إلى تغيرات فيسيولوجية إلا وهي فترة الحيض التي هي عملية بيولوجية بحثة تدل على وصول الأنثى إلى طور الخصوبة وهي عملية تهدف إلى إعادة التوازن الهرموني للجسم وتجديد الخلايا الأنثوية (النيال ا.، 2002، صفحة 23)

لاسيما تؤثر هذه الأخيرة إلى تغيرات فيسيولوجية نفسية تجعل المرأة أكثر حساسة وانفعالا وقلقا واكتئابا وهو ما يجعلها عرضة ارتكاب أنواع كثيرة من الجرائم كالسب، والقذف والضرب والجرح والقتل العمدى... الخ، وبالرغم من قلة الدراسات في المجتمع العربي والجزائري حول ذلك إلا انه يمكن القول بان هناك صلة بين التكوين الفيسيولوجي للمرأة وبين الجريمة إلا انه يمكن التأكيد على هذه بصورة مباشرة من خلال تلك الدراسات التي أجريت في المجتمعات الأوروبية.

"كما القي الضوء لومروزو على حقيقة إجرام الإناث يبلغ أقصى ارتفاع في السن المتقدمة وفي مرحلة الطفولة التي لا تكون الخصائص الجنسية قد نمت تماما في حين انه في المرحلة الأولى تكون هذه الخصائص على وشك الذبول، وقد لاحظ لومبروزو تأخر ظهور الطمث لدى مرتكبات جرائم السرقة والبلوغ المبكر لدى العاهرات كما لاحظ أن النشاط الإجرامي يحدث بصفة عامة في فترة الطمث (الساعاتي حسن سامية ، 1986، صفحة 41)

ويحدث ذلك من خلال فترة الحمل إلى تغيرات فيسيولوجية والتي تسهم في تحديد نوع سلوك الحامل إلى حد كبير، والخلل في اضطرابات بعض الغدد في فترات الشيخوخة تؤثر على سلوك المرأة وحالتها النفسية والعصبية مما قد يدفعها إلى ارتكاب جرائم العنف.

كما أن الخلل في وظائف الغدد وأداء الغدد الصماء لوظائفها يؤثر تأثيرا كبيرا على طباع المرأة وحالتها النفسية والعصبية، كما أن زيادة إفرازات الغد الكظرية تؤدي إلى تكوين شخصية ذات ميّزاج عدواني تميل إلى الشراسة والعنف، ونتيجة لذلك قد تقع المرأة في هاوية الجريمة بارتكابها جرائم الإيذاء الجسماني أو القذف والسب.

إلى جانب ذلك فإن الاضطرابات أو الخلل الذي قد يصاحب إفرازات الغدة التناسلية عند المرأة يؤثر إلى حد كبير في غريزتها الجنسية قد تدفع المرأة إلى تلبية رغباتها الجنسية بطرق غير مشروعة وبالتالي تنشأ عن ذلك جرائم الأخلاقية كالزنا والبيغاء والدعارة.

3.8. التكوين النفسي: يقصد بالتكوين النفسي مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر في تكيف الفرد إلى مجموعة من العوامل المتعددة والمتداخلة ومنها مجتمعة يتحدد السلوك الفردي الذي يعكس الحياة النفسية بجميع جوانبها، ولا شك أن العوامل النفسية تلعب دورا حاسما وركيزة أساسية في تكوين شخصية الفتاة، فإذا كانت الفتاة متكيفة نفسيا ومستقرة سيكون سلوكها سويا، وإذا كانت غير مستقرة ومتكيفة سيدفع بها إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

"لذا فإن اهتمام علماء النفس بالجريمة ينصب أساسا على شخصية المجرم والصراعات والدوافع التي دفعته إلى الإجرام خاصة الدوافع اللاشعورية، وأن الظروف المحيطة بالمجرم أثر في سلوكه الإجرامي وارجعوا الجريمة إلى إصابة المجرم بمرض نفسي وهو العصاب المتمثل في اضطراب وظيفي للشخصية لا يرجع إلى علة أو سبب عضوي أو بيولوجي وإنما إلى صراعات انفعالية لاشعورية لا يعرف المرء مصدرها أو صلتها بالأمراض التي يعاني منها (سكيكر ، 2008 ، صفحة 100)

"ذهبت مدرسة التحليل النفسي إلى أن اضطراب السلوك نشأ عن وجود الإحساس لتنمية كل من المثاليات الأنا نحو الضمير فهو يمثل نقص في تكوين الأنا الذي يمثل السلطة الداخلية للإنسان، حيث تستدخل الفتاة قيم وأخلاقيات الوالدين أو ينوب عنها لتصبح جزءا من ذات نفسه ليتكون لديها الضمير والسلطة والوازع الداخلي الذي يؤنبها وتشعر بالذنب عند إتيان سلوك خاطئ، وبالتالي ففي حالة انحراف السلوك لا توجد سلطة داخلية لدى الفتاة وتخضع انفعالها لمبدأ اللذة ويصبح الناس محبوبين عندما يتبعون الرغبات ومكروهين عندما يحبطونها، وتكون الفتاة منحرفة نرجسيا أنانيا وتسعى لإشباع نفسها أكثر مما تسعى لإرضاء الآخرين (عبد المعطي ، 2006 ، صفحة 43)

"تعتقد صباح عباس أن انكماش الصلة الوجدانية بين الشخصية والوالدين وانعدام الجو العاطفي للفتاة وسيطرت أسلوب القسوة والعنف، والرفض، والإهمال التربوي، والتفكك الأسري كثيرا ما يؤدي هذا الرفض الفاحش في مفهوم الشخصية حول ذاتها ويشعرها بالقصور فتسعى جاهدة للبحث عن قيمة الذات المفقودة في جو خارج الأسرة وتبحث عن البديل الذي يعيدها والذي ضاع منها في البيت من حب واحترام لذا يدفعها إلى ارتكاب السلوك الإجرامي (عباس، 1993، صفحة 122)

عقدة النقص: inferiority complex:

"أكد ألفريد أدلر (1870-1937) مؤسس علم النفس الفردي (individual psychology) إن الفتاة تكون لديها رغبة في الانتماء الاجتماعي ووصولها على مكانة اجتماعية ومنزلة إما أن تنمو لديها رغبة اتجاه السلطة والسيطرة وإما ما يصاحبها بعقدة النقص، وعندما تصبح الفتاة على دراية بفشلها وقصورها في مختلف المجالات الحياتية فإنه غالبا ما تلجأ إلى تعويض شعورها بالنقص إلى مجال الانحراف وبذلك تكون وسيلة لجذب الانتباه وتعويضها لما تعانيه من إحساس بالنقص أو الدونية (النيال أحمد و محمد ، صفحة 25)

"لذا يمثل الشعور بالذنب على منظومة دوافع لا واعية قد تفسر تصرفات بعض الأشخاص في مجتمعاتهم حين يفشلون أو يجنحون ويتألمون مما يلحقون بأنفسهم من أذى معنوي أو فعلي (خليل ، 1997 ، صفحة 98)

تنشأ عقدة الذنب عندما يقدم الفرد على سلوك غير اجتماعي بسبب ضعف الأنا العليا أو انعدامها، على ضوء ارتكاب السلوك الإجرامي تبدأ الأنا الأعلى في توجيه اللوم إلى الأنا بسبب ضعف رقابتها على الذات بالذنب بالجدارة العقاب، ويظل هذا الشعور يطارد الأنا ويلج عليها إلى درجة يدفعها إلى ارتكاب الجريمة وإلى تحرر من هذا الشعور ليتحمل عقاب الجريمة. تتميز المرأة عن الرجل بتكوينها النفسي الخاص فهي تحمل صفات معينة كالرقة والحنان والعاطفة والأمومة... الخ، وان كانت هذه الصفات وحدها

لا تؤدي مباشرة إلى ارتكاب الجرائم إلا أن تميز المرأة بها قد تؤدي إلى سرعة استجابتها وتأثرها بالمؤثرات المختلفة المحيطة حيث يؤثر ذلك إلى شدة انفعاليتها وعواطفها مما يؤدي إلى فقدان توازنها النفسي والعصبي والذي قد يدفعها إلى ارتكاب الجريمة.

فالمرأة أكثر عاطفية من الرجل ولذا فإن وقوعها في عاطفة الحب الشديد قد تؤدي بها إلى الشعور بالغيرة الجارفة والتي بدورها قد تؤدي بها تحت ظروف معينة إلى الانتقام عن طريق ارتكاب الجريمة.

كما أن عاطفتها الشديدة تجعل تحمل الكراهية الزائدة لشخص من أثر فيها أو أساء أليها وبالتالي قد يدفعها ذلك إلى إيذاء ذلك الشخص بارتكابها لأخطر الأفعال الإجرامية مثل القتل مع سبق الإصرار والترصد والتعذيب... الخ، إضافة إلى ذلك فإن تميز المرأة بعاطفة الأمومة التي تخاف على كيان أسرتها وأطفالها بشكل غير طبيعي، وبالتالي قد تندفع نتيجة لذلك للدفاع عن أسرتها وأطفالها ضد أي محاولة الاعتداء عليهم عن طريق ارتكاب الأفعال الإجرامية كالضرب والجرح العمدى... الخ.

4.8 العوامل الاجتماعية:

هي مجموع الظروف التي تحيط بالمرأة منذ ولادتها وتؤثر في تكوين شخصيتها وتوجيه سلوكها وتحدد تلك الظروف بالبيئة الاجتماعية للفتاة، وتوصف تلك البيئة بأنها انحرافية إذا ارتبطت بالعوامل المكونة لها للسلوك الإجرامي بدراسة السببية والبيئة الاجتماعية تتكون من مجموع الظروف العامة التي تمارس تأثيرا مباشرا على سلوك الفتاة وقد تساهم في انحرافها.

جهل الوالدين بأساليب التربية السليمة:

"كما يمكن أن يكون الوالدان مصدر أمان وعطف وثقة بالنسبة للمرأة، فإنه يمكن أن تكون أيضا سببا لخيبة أملها وكتبها وذلك من خلال أسلوب المعاملة التربوية التي تتلقاها المرأة، وقد رأى برت من خلال أبحاثه أن معاملة المرأة بحزم زائد يمكن أن

يولد لديها الرغبة في الانتقام أو يمكن أن يولد لديها ردود فعل كالسرقة، والقتل...الخ، ومن ناحية أخرى فإن التساهل الزائد في معاملتها ينمي لديها شخصية ضعيفة غير قادرة على تنمية العلاقات الاجتماعية مع الآخرين (جعفر ، 2004 ، صفحة 81)

المشاحنات اليومية: "تعد عاملا هاما في حدوث السلوكيات الإجرامية لدى المرأة، كما لوحظ أن تلك المشاحنات اليومية يمكن أن تؤدي إلى مشاكل، وقد تحمل المشاحنات اليومية الخلافات بين الوالدين للمرأة فالضغط الوالدي وضغط الرفاق...الخ، يمثل مبدأ أكثر قوة لدى المرأة وينمي في نفسيتهما الشعور بعقدة النقص، وحب الانتقام، الحقد والكراهية...الخ، وهذا قد يؤدي بها إلى ارتكاب السلوك الإجرامي (فايد، 2005، صفحة 207)

"فشيوع التوتر في الأسرة وازدياد المصادمات بين الأزواج يتلف العلاقات القرابية ويولد فيها الخطر وردود الفعل ومنها الفعل الإجرامي، وقد ينجم التوتر بين الأبوين والمشاجرات الدائمة بينهما فيقل الاحترام وتهدر حقوق أفراد الأسرة وقد تؤدي هذا الأخير صراعا اجتماعيا نفسيا قد يصل إلى ارتكاب المرأة السلوك العنيف (رشوان أحمد ، 2010 ، صفحة 164)

التفكك الأسري:

"هي حالة تشير إلى توتر والتصدع أو الضغط يطرأ على النسق الأسري والتفكك الكامل الذي يؤدي إلى تحطيم وانهيار النسق ويستخدم معظم علماء الاجتماع هذا المصطلح للإشارة إلى حالة التدهور الذي يصيب الضوابط الاجتماعية، وينتهي توماس وزنانيكي إلى أن التفكك الأسري والاجتماعي الذي يحدث في المجتمع، ومن ثم فإن المظاهر المعيارية تكون أمرا وثيق الصلة في أية مناقشة لتلك الاضطرابات حيث قد تحلل الحياة الأسرية مشكلات تؤدي إلى اضطراب العلاقات بين الزوجين وإلى السلوكات الشاذة والمنحرفة مما يهدد استقرار الجو الأسري وللصحة النفسية لكل أفراد الأسرة" (السيد جابر ، 2014 ، صفحة 67)

وقد يؤدي النزاع والشجار المستمر بين الزوجين عاملا رئيسيا في التفكك الأسري ولا شك أن حالة الخصومة والشجارات التي تجرى على مرأى من الأبناء تترك بصماتها على شخصيتهم فتجدهم يهربون من جو الأسرة المضطرب المشحون بالتوتر وعدم الاستقرار والصراع بالبحث عن بديل يتقبله وينتمون إليه ويصبحون أعضاء فيه، وفي اغلب الأحيان يكون هذا البديل هم رفقاء السوء الذين هم عناصر هدم بدلا من أن يكونوا عناصر بناء وهذا بدورهم قد يؤدي بهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

"ولقد برزت عدة دراسات في هذا الصدد أن التفكك الأسري يلعب دورا بارزا في انحراف النساء وإجرامهن وخصوصا في حالات النزاع الدائم والانفصال المصحوب بزواج لاحق تتكرر فيه النزاعات بين الأبناء وزوجة الأب أو زوج الأم (دوتش، 2007، صفحة 68)

الطلاق: "يعتبر صورة من صور التفكك الاجتماعي نظرا لأثاره السلبية على الفرد والمجتمع خاصة الفتيات ويقصد بالطلاق هو حل العصمة بين الزوجين عليها وإنهاء عقد الزواج بأحكامه وأثاره فيزول حل الاستمتاع الذي كان بين الزوجين ولا يملك الزوج بعده من القوامة التي كانت له عليها من غير الحاجة إلى النية" (رشاد، موسي، و عبد العزيز، 2008، صفحة 101)

"لذا يترك الطلاق أثاره السلبية على المطلقين أنفسهم وعلى أطفالهم وعلى المجتمع المحلي، فالطلاق قد ينتج في اضطراب في التنشئة الاجتماعية للأطفال واحتمالية انحرافهم وتعرضهم إلى الجريمة مع تشرد الأبناء، وسوء تكيفهم للمحيط الأسري والمجتمعي ومن الآثار المتمحضة عن الطلاق انحراف الفتاة وانزلاقها إلى هاوية الجريمة ذلك أن الطلاق يجعل الأبوين غير مهتمين بتربية الأبناء ورعايتهم وحمايتهم من أخطار الانحراف والجريمة، وقد يقودهم إلى الاختلاط بأبناء السوء مما يؤدي إلى اعوجاجهم وتحطم شخصيتهم أو انفصامها" (احسان، 2008، صفحة 171)

5.8. العوامل الاقتصادية: هي تلك الظروف التي تحيط بكل فرد، والظروف الاقتصادية هي البيئة الاقتصادية التي قد تكون اثر في إجرام النساء.

الفقر: مثله مثل باقي المفاهيم في العلوم الاجتماعية التي تتميز بحملها من مضامين ودلالات فلسفية معرفية ترتبط بالإنسان في المجتمع والتي لم تلقى إجماعاً تاماً حولها، لذا فإن مفهوم الفقر قد اختلف في تحديده المفكرون والخبراء ويبدو أن الاختلاف يتناسب مع علماء الاقتصاد الذين يقومون على معايير كمية وعلماء الاجتماع الذين يقومون ويركزون على المعايير الاجتماعية.

"وعليه يمكن تعريفه بأنه العجز في تحقيق الحاجات المادية والمعنوية للفرد" (قيرة و اسماعيل ، 2003 ، صفحة 18).

"قد تؤثر الظروف الاقتصادية للمجتمع في كيان الأسرة وأحياناً ينعكس العجز في الموارد الاقتصادية في المجتمع على الأسرة ويشكل الفقر أحد هذه المشكلات، ويبدو الفقر في حالة قلة الدخل أو انعدامه لذا فإنه يحتوي على تأثيرات تنعكس على العلاقات الأسرية فمن خلاله يسود التصرف في الدخل فينخفض المستوى الاقتصادي في الأسرة وقد تؤدي المرأة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي (born و michel ، 2006 ، صفحة 69)

"وفي ضوء التحليل الاقتصادي لقد أجريت العديد من الدراسات المتخصصة في علم الإجرام أن غالبية المجرمين ينحدرون من بيوت فقيرة وأن انخفاض المكانة الاقتصادية بين المجرمين قد يكون عاملاً لجرائم السرقة أو الجرائم التي ترتكب ضد الممتلكات فإن الفقر والبطالة سببا هاما ومباشرا للجريمة فقد أوجد أن نسبة قليلة فقط من الأشخاص أو الفقراء يتجهون صوب الجريمة كحل لمشاكلهم الاقتصادية (العيسوس ، 2004 ، صفحة 73)

البطالة: "هي آفة اجتماعية خطيرة تحرم المجتمع ثمار جهود أبنائه وعطائهم وإسهاماتهم في معارك الإنتاج وملاحم التنمية وفي حركة النهوض بالمجتمع، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي والفردى وإلى جانب ذلك فإن التعطل ينمي الشعور بالأفراد بالحق والحسد والكراهية فضلا عن شعوره بفقدان الثقة بنفسه وشعوره بأنه في

طريق إلى العجز الكلي أو الجزئي وإلى أن يصبح مهملًا في المجتمع (الرحمن و العيسوي ، 2006 ، صفحة 12)

وفي هذا الصدد يرى الكثير من الباحثين المتخصصين في علم الإجرام على أن الزيادة في بطالة الشباب يمثل مصدرا قويا للضغط، فالشباب العاطل يواجه عدم إشباع اقتصادي ويضيق له الفرصة الوصول إلى المكانة والاحترام والتدخل فإن الشباب الذين يفشلون في إيجاد وظائف قد يصبحون محبطين وساخطين ضد المجتمع الذي شد هذا المدخل لهم.

"وفي الدراسة قام بها برينارا (brunner) 1977 ودراسة colldge عام 1982 عن وجود صلة وعلاقة بين البطالة وزيادة الضغط الأسري، كما ينتج عن سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة ويؤثر أيضا على صحة العامل وأسرته ويعرضهم لضغوط نفسية وعصبية مما يؤدي إلى التفكك الأسري وممارسة العنف في حل مشاكلهن وبينت الدراسة أيضا أن تأثير الظروف الاقتصادية السيئة على ارتكاب الجرائم يؤخذ اتجاهين الأول مباشر مثل ارتكاب بعض جرائم القتل من اجل السرقة والآخر غير مباشر من خلال ممارسات العنف والتي تعد جزءا من ثقافة الفقر والتي تتمثل في الضرب...الخ، أو في استخدام الأسلحة البيضاء في المشاجرات بين الأقران والجيران كدليل على الرجولة والقوة واثبات الذات وغالبا ما ينتهي بجرم وأحيانا بالقتل" (سموك و علي ، 2006 ، صفحة 158)

وقد اتضح أن وجود صلة بين بطالة المرأة وسوء التوافق النفسي والشعور بالعزلة الاجتماعية، لأن المرأة تشعر بعدم الأمان المادي وهذه تعتبر كمؤشرات لتنامي الظاهرة الإجرامية لدى المرأة في المجتمع الجزائري.

6.8.العوامل الثقافية: تعتبر البيئة الثقافية من بين العوامل التي يمكن أن تؤثر سلبا على ظاهرة الإجرام في المجتمع أو بالأخص المرأة فهي تشكل الوسط الثقافي أو البيئة الثقافية العامة.

وسائل الإعلام: يقصد بوسائل الإعلام الوسائل والتقنيات الفنية التي تسمح بالانتشار السريع للأخبار والآراء والأفكار وتشمل هذه الوسائل الصحافة، المسرح، التلفزيون، الإذاعة.

حيث أصبحت من بين العوامل المؤثرة في أفكار المرأة كما أن هذه الوسائل لها تأثير على السلوك الإجرامي تأثير غير مباشر عندما يقتصر دور هذه الوسائل على تنمية الاستعداد بأفلام الإباحة والإثارة الجنسية في ذلك، وتصعيد بعض الغرائز على نحو قد يدفع البالغين في بعض الأحوال إلى انتهاج السلوك الإجرامي، إلا أن وسائل الإعلام قد تلعب دور المنبه أو المثير للرغبات المكبوتة فهي الظرف الذي يتفاعل مع شخصيته الذي يكون لديه تكوين أو ميل سابق للإجرام فتنج الجريمة (الشاذلي، 2006، صفحة 278)

التلفاز: "يلعب التلفاز دورا إيجابيا وسلبيا في مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية خاصة التربوية حيث في بعض الأحيان قد يهدم القيم الأخلاقية ويفسدها مما يسبب الفوضى حيث يسهم في تعليم الدور الجنسي للمرأة بالجنس الآخر، وإذا كانت الصورة التي يقدمها التلفاز عن كل جنس صورة منحطة إلى حد ما، هذا وقد تصور بعض الأفلام على أنها موضوع جنسي مما يؤثر على اتجاهات المشاهدين حول الاتصالات الجنسية" (العيسوي، 2006، صفحة 138)

"كما أن الأفلام السينمائية والبرامج التلفزيونية كلاهما يجذب الانتباه ويسيطران على التفكير ويشغل الناس لمدة طويلة بعد انتهاء العرض، لهذا قد تلجأ المرأة والشباب للمحاكاة للأبطال والروايات فإن العروض أو البرامج قد تتضمن بعض الأفكار الأخلاقية والاجتماعية والتي تعتبر خرق للقيم والتقاليد المجتمع وقد تتضمن الهدف من عرضها هو اخذ العبرة، ولكن إدراك المرأة لا يصل لهذا المستوى قد تمهد له هذه الخبرات عن طريق الانحراف والانزلاق لهاوية الإجرام (زكري و بسطالورنس، اتجاهات الطلاب ازاء تعاطي المخدرات، 2012، صفحة 76)

"وقد أصدرت منظمة اليونيسكو خطورة برامج الإعلام على السبب فاعتبرت المنظمة أن الأفلام الإباحية تؤدي إلى اضطرابات أخلاقية، وقد أشار أحد المنحرفين من

الذين أجريت عليهم بعض الدراسات إلى أن سبب دخوله دار الملاحظة هو محاولة تقليد بعض الأفلام (فرحات الدين ، 2007 ، صفحة 187)

الانترنت: "هي تلك الشبكة الالكترونية المكونة من مجموعة من الشبكات التي تربط بين الناس والمعلومات من خلال أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الرقمية، حيث تسمح الاتصال بين شخص وآخر وتسمح باسترجاع هذه المعلومات (ساري و خضر ، 2005 ، صفحة 19) "وقد خلفت شبكة الانترنت آثار سلبية على سلوك المجتمع وعلى سلوك المرأة كونها تحولت شبكة الانترنت إلى وسيلة لانتشار الدعارة العالمية، وبالتالي إيقاع البنات في الفاحشة من خلال دعوة الفتاة إلى تكوين صداقات والدخول إلى مواقع محددة في إقامة شبكة الدعارة لممارسة الرذيلة والفحشاء فبعضهم أصبح مدمنا على مواقع الدردشة ومنها عن البوصلة الأخلاقية (الميلادي و عبد المنعم ، 2008 ، صفحة 14)

العادات والتقاليد: "تدفع بعض العادات والتقاليد الاجتماعية للمرأة الجزائرية إلى ارتكاب الجريمة وهنا يبدو واضحاً من خلال جرائم معينة مثل الإجهاض وقتل المولود حديثاً وذلك حفاظاً على الحار والشرف وسمعة الأسرة مثل تحريض المرأة على القتل، كما يتضح ذلك أيضاً من خلال الضغط الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية التي تذهب بعيداً في مراقبة السلوك وتحرك المرأة مما يشعر بدونيتها وعدم أهليتها وبالتالي اللجوء إلى طريق متعددة ومتنوعة لإثبات الذات ومنها ارتكاب الجريمة (محمد و سامية ، 2000 ، صفحة 339)

9. أثر التغير الاجتماعي في انتشار السلوك الاجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري:

ان موضوع الجريمة لدى المرأة أصبح من بين الظواهر الدخيلة على المجتمع الجزائري الذي لم يكن يأنفها من قبل وان وجدت فهي بنسبة ضئيلة ولكن اليوم أصبحت في تزايد مستمر وبشكل يلفت الانتباه وهذا راجع الي نتائج لتغير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع الجزائري الذي انعكس على مكونات البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك على النواحي العمرانية والديموغرافية وبدورها أثرت على سلوكيات الأفراد وخاصة سلوك المرأة الجزائرية التي أصبحت تحتكر الجريمة وتفنن في

طرق وممارسة الجريمة، وهذا يرجع من بين المشاكل الاجتماعية التي أصبحت تمر بها المرأة كالدوافع الاجتماعية ألا وهي التنشئة الأسرية القاسية والتي تؤدي بها في نهاية المطاف إلى تعاطيها المخدرات، ... الخ، الدوافع الاقتصادية المزرية تؤدي بها إلى جرائم التزوير، العنف الممارس ضدها يؤدي بها إلى القتل والانتقام بأبشع صوره، ويمكن القول أن المرأة اليوم أصبحت تنافس الرجل في ارتكابها للجرائم، وبناء على ذلك فإن الانفتاح على العالم الخارجي والتطورات التكنولوجية أدت إلى اختلال الأدوار الاجتماعية داخل النسق الأسري ابتداء من خروج المرأة للعمل خارج منزلها وبعيدا عن أسرتها وجعلها مستقلة اقتصاديا بسبب دخلها الجديد والمستقل عن دخل زوجها مما أخفق سلطة الأب عليها وأثرت على الحياة الأسرية في مجال العلاقة الزوجية، وتم استبدال مفاهيم أسرية قديمة بأخرى جديدة ولم تنسي مكانة المرأة في المنزل فقط بل خارجه أي العمل، وهذه التحولات هددت النظام الأسري الجزائري وحتى الضوابط العرفية التي لم يصبح لها دور مؤثر في المجتمع الجزائري لذلك لقد فقد الكثير من خصوصيته ودخلت إليه قيم وعادات دخيلة وهذه بدورها أدت إلى وقوع المرأة في عالم الأجرام. أما بالنسبة انشاء محل الفسق والدعارة فان المرأة ليست غني عن ارتكابها لمثل لهذه الجرائم لذا انتشار السلوك الإنحرافي الجنسي الذي لا يوافق عليه المجتمع الجزائري جاء نتيجة لتعرض نسق القيمي السائد إلى مجموعة تغيرات نتج عنها تهميش القيم التقليدية وإحلال قيم سلبية أثرت على نسق القيم بصفة عامة وأدت إلى وجود ما يمكن أن نطلق عليه أزمة أخلاقية ومن مظاهر التحول في القيم ظهور كثير من السلوكات الانحرافية كالدعارة، والزنا... الخ.

1.9. الاطار الميداني: يعتبر الاطار الميداني جانبا هاما في البحث السوسيولوجي فبه نعبر عن قيمة هذه الظاهرة المدروسة من خلال تطبيق المناهج والتحقيق من الفرضيات من خلال تطبيق ميدانيا خطوات البحث العلمي السوسيولوجي .

جدول رقم 1 يبين نسب أنماط الجرائم المرتكبة لدي المرأة لسنة 2013-2014

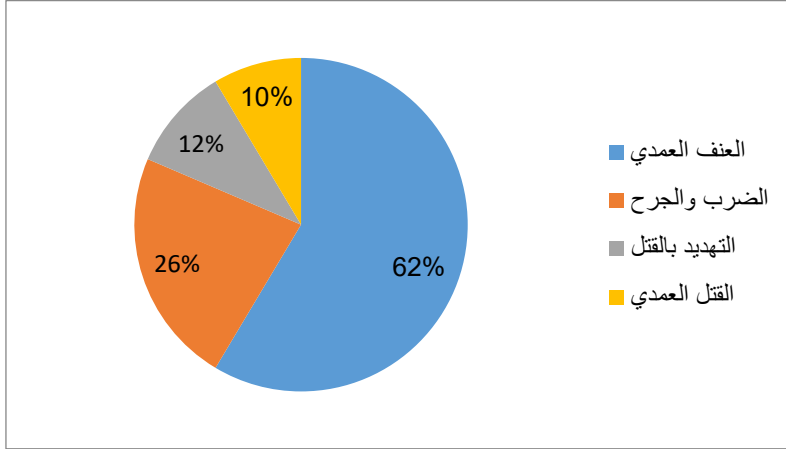
2014	2013	الفترة أنماط الجرائم
931	139	السب والشتم
22	46	النصب والاحتيال
29	35	السرقه بالعنف
38	52	السرقه تحت طائلة التهديد
10	12	التبديد والاختلاس
15	12	التسول والتشرد
15	13	انشاء محل الفسق والدعارة

مصدر الجدول رقم 1 مديرية الأمن الوطني

نلاحظ من خلال الجدول أن السب والشتم يتصدر القائمة الاولى من حيث نمط الجريمة المرتكبة لدي المرأة في المجتمع الجزائري ، حيث تلجأ لهذا السلوك المخالف للمعايير المجتمعية الي يعاقب عليها المجتمع والقانون كدفاع عن نفسها في مجتمع ذكوري رسم لها بعض الحدود والاعتبارات الي ينبغي عدم تجاوزها وهذا راجع الي تراكم الظروف الاجتماعية القاسية التي يعانون منها بعض النساء المجرمين ، تليها المرتبة الثانية جريمة السرقة قد يؤدي لنا القول على أن السرقة هي إحدى الحرف البسيطة لدى المرأة مقارنة بجرائم وسلوكات أخرى وعادة ما تستعين المرأة بشكل عام أطفال قصر بشكل مباشر أو غير مباشر، والظاهرة التي إمامنا كثرت في الألفينات خاصة لكنها كانت موجودة من قبل إلا أن الوسائل التي تكشف عن ذلك كانت منعدمة لتقتصر على المتاجر الكبرى فقط بشكل نادر جدا وعليه فيمكن تفسير وجود هذه الوسائل كالكاميرات دليل على كثرة جرائم السرقة ولجعلها ضمن طرق الإثبات في المحاكم وهذا ما شاهدناه في نشرة الإخبار والجرائد اليومية لذلك يمكن القول في ختام تحليلنا لجرائم السرقة لدي المرأة ومدى الكشف عنها متعلقة بالتطور العلمي والتكنولوجي هذا الأخير الذي كان غائبا في زمن العالم الأنثروبولوجي الجنائي (سيزار لومبروزو) وأنصاره

الذين سعوا جاهدين في تحليلاتهم حول ما يتعلق بجرائم المرأة وصعوبة الكشف عنها ووصفها بالإجرام الأسود لكن العالم في زمننا شهد قفزة هي الأولى من نوعها في مجال الإثبات في جرائم المرأة ، ثم تليها جريمة الاحتيال والنصب يرى الدكتور عبد الحميد رشوان "أن الفقر له تأثير حتمي عن العلاقات الأسرية فمن خلالها يسوء التصرف في الدخل وينخفض المستوى الاقتصادي للأسرة لذا فغنه يولد عجزا اجتماعيا وسيكولوجيا لان الفقراء يعانون في نقص القوة وفي التعليم وفي المكانة وكل هذه الأمور تصيب نوع من العجز الاجتماعي والسيكولوجي فينتشر بينه الانحرافات، وتعد سوء الأحوال الاقتصادية عاملا في الجريمة (حسن، 2003، صفحة 66)

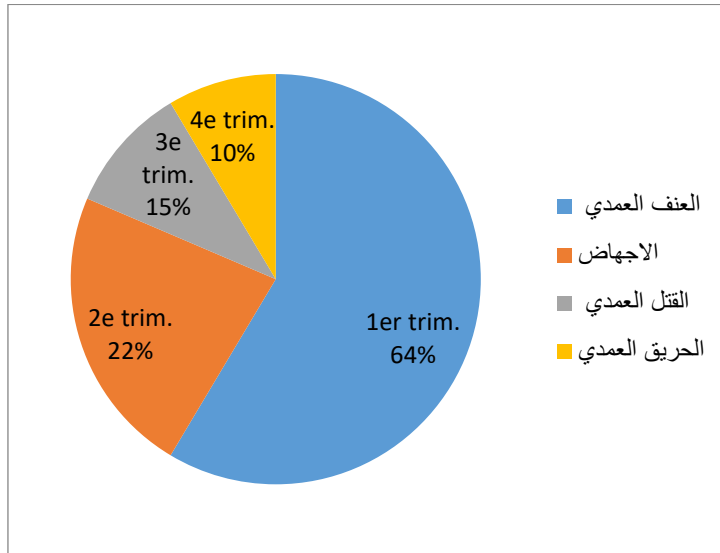
لذا يرى المتخصصين في علم الإجرام أن النساء المجرمات يستخدمن الخداع والمكر في ارتكاب الجرائم أكثر مما يستخدمه الرجال، ثم تليها جريمة التسول والتشرد التي انتشرت في الآونة الأخيرة في المجتمع الجزائري نتيجة الظروف الاجتماعية الصعبة التي أصبحت تعيشها الأسرة وتدني فرص العمل وظروف العيش الكريم في ظل غياب الآليات القانونية في التكفل لهذه الفئة وعادة ما تكون المرأة ضحية ويمكن أن تكون أداه مستغلة وانضمامها في شبكات اجرامية كنتيجة لهذه الظروف الاجتماعية الصعبة ، وتليها الجريمة الأخيرة التبيد والاختلاس أن ارتكاب لمثل هذه الجرائم عادة ما يكون ذو مستوي تعليمي لأبأس به وخصوصا اقتحام المرأة لمثل هذه الجريمة راجع الى الذكاء والتخطيط الذي تمتاز به خصوصا في تنفيذها لمثل هذه الجرائم .



الشكل رقم 1: يوضح نمطية الجريمة المرتكبة لدي المرأة لسنة 2013

ان ما يمكن ملاحظته أن العنف العمدي يحتل النسبة الأكبر علي غرار الجرائم الأخرى راجع الي وجود مشاكل عائلية قديمة لها صلة مباشرة إلى الضحية وبنات المتهمة باعتبار أن الحالات كلهن في سن المراهقة فقد يؤدي هذا الأخير على تجاوزات سلوكية مهما توفرت المثبرات في ذلك، كما يمكن تفسير تدخل أم المتهمين في عملية الاعتداء ضد الحالة إلى حب الانتقام والثأر منهما لذا "يرى محمد إقبال محمد إلى أن الانتقام دليل ضالة الشخصية وما يفسر العنف أيضا التشبع في تقاليد سائدة في الوسط المحبط تجعل من العنف أسلوبا للشجاعة (محمد م.، 2006، صفحة 41)، كما يمكن تفسير الضرب والجرح العمدي لدي الحالة راجع الي أساليب التربية التي تلقها الحالة طيلة مراحل عمرها تنتابها خلل وظيفي أو تفتقد لأساليب التربية الصحيحة إلى جانب فقدان الضبط والرقابة من طرف الأسرة" لذا يرى جمال الدين عبد الخالق رمضان بأن الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي وان تكون مصدر للانحراف وربما قد تكون مصدرا للثقافة الانحرافية والإجرامية، فالتربية الأسرية الخاطئة هي من أهم العوامل المؤدية إلى الانحراف والإجرام (الدين، 2001، صفحة 57) وقد يمكن القول أن عملية التهديد تلمها المرتبة ما قبل الأخيرة وقد يمكن تفسيره الي الشعور بعقدة النقص التي تعاني منه المرأة في أسرتها وهذا قد يكون ناتج الي الظروف الاجتماعية المحبطة وعملية الكبت والصراع الاجتماعي ولو نرجع في تحليلاتنا

أن المرأة أقل بنية من الناحية الجسمانية مقارنة بالرجل فيكون التهديد لها ابراز مكانتها كسلوك تعويضي عن الحرمان التي عانت منه ، أما بالنسبة لجريمة القتل احتلت المرتبة الأخيرة في نمطية الجريمة المرتكبة فقد ينصب تحليلنا علي ارتكاب جريمة القتل عند المرأة راجع الي تظافر مجموعة من العوامل المتكاملة أو الاتجاه التكاملي حسب العالم الايطالي أنريكو فيري في تفسيره للجريمة اذا كان هناك اختلال علي مستوي البناء الأسري كنقص في أساليب الأسرة من حث نمط الضبط الأسري والتربية الصحيحة في التوجيه والارشاد نفس الشيء العوامل النفسية كالشعور بعقدة النقص والكبت والحرمان الذي تعاني منه في أسرتها فان هذا له أثر بليغ في دفع المرأة نحو الجريمة والانحراف فاذا تفاعلت هذه العوامل فانها قد تكون في دفعها الي الجريمة .



الشكل رقم2: يوضح نمطية الجرائم المرتكبة لدي المرأة سنة 2014

ان تحليلنا هذا لا يختلف عن نمطية الجريمة المرتكبة لدي المرأة لسنة 2013 باعتبار هناك تقارب في النسب فالعنف العمدي يتصدر من بين اعلى الجرائم المرتكبة لدي المرأة في المجتمع الجزائري فبعد التحولات والتبدلات التي شهدتها المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة غير في مستوى وفي تركيبة الأسرة الجزائرية التقليدية وانتقالها الي

الأسرة المعاصرة وانتقالها الي نمط اخر وهذا مآثر علي المرأة باعتبارها عضوا أساسيا داخل الأسرة فارتفاع وتيرة العنف لديها راجع الي عدة متغيرات نفسية واجتماعية واقتصادية تدفع بالمرأة الي انتهاجها السلوك العنيف فتعقد المشاكل الاجتماعية والنفسية خصوصا اذا كانت تعاني من احباطات متعددة فيمكن تعويض ذلك الاحباط بالعنف حسب نظرية الاحباط والعدوان لدولار وميلر كلما تكررت الاستجابات المحبطة كلما زاد من نسب الجريمة والانحراف ، ثم تليها المرتبة الثانية ألا وهي الاجهاض فدخول المرأة في علاقات غير شرعية خصوصا في الآونة الأخيرة بدافع التطورات السوسيوثقافية واحتكاكها بالمجتمع الغربي الذي ينادي التحرر فالتعارف قبل الزواج أصبح من بين ضروريات المجتمعية قبل بناء الأسرة فدخول المرأة في هذه العلاقة (زواج غير شرعي) يدفع بها الي الاجهاض خصوصا في مجتمع محافظ الي يجرم هذه العلاقات وبالتالي يعد الاجهاض من بين الأفعال التي يعاقب عليها القانون ولجؤها الي هذا السلوك المخالف لوسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية ناجم عن الضغوط الأسرية والاجتماعية فالشرف يحتل قاعدة الهرم الاجتماعي "ولأن الشرف هو ذلك الإحساس الداخلي المهيكل في الذات الإنسانية الشعور بالعظمة والكبرياء بين الأفراد والذي عبر عنه (B.Bourdieu) لمفاهيم الوجه والعرض (سلاف، 2014، صفحة 02)

لذا "ترى نوال السعداوي بأن العذرية والشرف مفهومان متلازمان حيث تقول أن مفهوم الشرف مرتبط بما يسمى العرض أو عذرية الفتاة قبل أن تتزوج، وأن فقدان الشرف قبل الزواج يعني أن شرف الأسرة وعرضها أصبح في التراب (ابتسام، 2009، صفحة 24)

ان تفسير العنف لدي المرأة وخصوصا اذا كان مقترن بجريمة القتل قد يمكن تفسيره أن الاستعداد الاجرامي إجرامي إضافة إلى مجموعة من العوامل البيئية لها دور في تنفيذ الجريمة حسب تعبير العالم الايطالي دي تيليو Ditillio، وبما أن المتهمة نفذت عملية القتل والذي يعد من بين أعلى درجات العنف الذي يمارسه الفرد ضد جماعة أخرى لان له علاقة بمساس والاعتداء على حرية الأفراد بل يتعدى ذلك إلى إزهاق روح، ولكن بعد دراستنا واستشارتنا للمحامين من بينهم معوش نعيمة التي ترى بان العوامل النفسية (الانتقام) له علاقة بدفع المرأة الي القتل ، لذا ترى "مدرسة التحليل النفسي

أن العدوان هو استجابة فطرية للإحباط تزداد شدته وتقوى حدته كل ما زاد الإحباط وتكرر حدوثه، لذا يرى "علماء في علم الإجرام أن العدوان الانتقامي يهدف إلى إعادة الاستقرار و العدالة على المستوى الفردي يحدث نوع من العقاب وتكفير عن الذنب الذي جناه المعتدي وقد يكون العدوان الانتقامي في نفسية المنتقم أثار للعدوان الذي وقع عليه و الرغبة العنيفة في العدوان الانتقامي هي عبارة عن تكوين خلقي نرجسي فيه الخسارة الطفيفة أو الاهانة البسيطة حقيقة أو متوهمة لهفة عنيفة للعدوان الانتقامي وتدفع مشاعر القصور ونقص الامكانيات الى التعويض المبالغ فيه عن طريق العدوان الانتقامي وهذا الانتقام قد بلغ الى الإحساس بلذة التعذيب ويحقق لصاحبه نوعا من الراحة (مصطفي، 2003، صفحة 457)

فإذا منع الإنسان من هدف ضروري له شعر بالإحباط (خبرة مؤلمة) واعتدي بطريقة مباشرة على مصدر إحباطه إن وجد في نفسه على مهاجمته ومعاقبته وبطريق غير مباشرة وكذلك شدة الإحباط تعمل على دفع الفرد المحبط إلى الانتقام من الموضوع المحبط (سليمان محمد، 2008)

يمكن تفسير جريمة الحريق العمدي لدى المرأة حسب «علماء النفس أن تجارب الإحباط الشديد في المراحل العمرية تؤدي إلى مخزون من الغضب نحو الآخرين قد ينتهي القيام بالسلوك الإجرامي معهم وقد انتهى أن القتلة قد مروا بصدمات وإزاء يعادل ضعف ما تعرض له غير القتلة (الله، 2004، صفحة 91)

9-خاتمة :

تعتبر ظاهرة أجراء المرأة من أكثر الظواهر المنتشرة في المجتمع الجزائري نظرا لتأثير العوامل الاجتماعية والنفسية والثقافية، وهو يؤكد ذلك قلة الدراسات الميدانية نتيجة للصعوبات التي يواجهها الباحثون في الحصول على البيانات الإحصائية التي يمكن تحليلها وتفسيرها وعلى الرغم من التحولات الاجتماعية والثقافية السريعة التي طرأت على المجتمع الجزائري برزت العديد من الأنماط الإجرامية لدى المرأة في وقتنا

الحاضر، لذا لقد تم تناولنا لموضوع السلوك الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري بالدراسة الميدانية والتشريح والتحليل تم الخروج بالنتائج العلمية التالية:

- تسهم العوامل النفسية في ارتكاب المرأة الجزائرية السلوك الإجرامي ويظهر ذلك من خلال الحالات المتعلقة والتي تحققت فيها الفرضية الأولى نسبيا لأن من خلال هذه الدراسة فإن العوامل الذاتية لإجرام المرأة لم تتحقق، وهذا ما أبرزته الحالة الأولى بأن وجود متغير جديد وهو عدم الإشباع الجنسي للمرأة يؤدي بها إلى الخيانة وبالتالي إلى اقترافها السلوك الإجرامي، بما فيها الحالة الثانية وهي عامل الانتقام، والحالة الثالثة هي جراء العنف الجسدي الممارس عليها وهذه الحالات تساند محتوى الفرضية الأولى.

- للعوامل الاجتماعية والاقتصادية لها علاقة بارتكاب المرأة الجريمة وهذا ما أكدت عليه الحالة الأولى ألا وهو عدم الإشباع الاقتصادي للمرأة يؤدي بها إلى الجريمة، وتليها الحالة الرابعة وهي انعدام الرقابة الأسرية يعد عاملا أساسيا في ارتكاب الجريمة بما فيها الحالة الخامسة التي تنعدم فيها أساليب التنشئة الاجتماعية الصحيحة بل نرى من خلال معظم الحالات لديهم عود إجرامي لذا يرى أنصار البيئة والمدرسة الاجتماعية في علم الإجرام أن السلوك الإجرامي سلوك إنساني يكتسبه الفرد عن طريق التقليد والتعليم وهذا من خلال الاختلاط المباشر بين الأشخاص في محيط إجرامي أو نية إجرامية، لذا "يرى ميرتن أن السجن في مجتمعنا يملك عدة وظائف معينة معاقبة المجرم وحماية المجتمع كما يمكن أيضا أن يصبح جزيرة إجرام معقد (دورتيه، 2010، صفحة 112) لذا يرى فيها علماء الإجرام أن فترة المراهقة تعتبر من أكثر الفترات العمرية التي يحدث فيها الجريمة لاسيما من أخطاء وهفوات، كما تلعب العوامل الاقتصادية دورا كبيرا في ارتكاب المرأة السلوك الاجرامي ، وتجدر الإشارة أن العنف الممارس ضد المرأة يمكن أن ينعكس نفسيا على المرأة كذلك أساليب التربية الخاطئة تلعب دورا أساسيا في اقتحام المرأة السلوك الإجرامي، نفس الشيء تدني المستوى المعيشي الذي يلعب دورا في الإجرام، وكل هذه الحالات تساند فرضياتنا بل وجود نتائج جديدة كعدم الإشباع الجنسي للمرأة يؤدي بها إلى الخيانة ثم إلى الجريمة، كذلك من خلال دراستنا والاطلاع على صحيفة السوابق العدلية نجد أن معظم النساء لديهم عود إجرامي.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية

1. ابراهيم السيد جابر . (2014). التفكك الأسري الأسباب والعلاج . الاسكندرية : دار التعليم الجامعي .
2. أبو بكر، و محمد مصطفى أبو بكر . (2007). مناهج البحث العلمي . مصر : دار الجامعة .
3. الحسن محمد احسان. (2008). علم الاجتماع المرأة دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر . عمان : دار وائل الحسن، و احسان محمد الحسن. (2009). مناهج البحث العلمي . عمان الاردن : دار وائل .
4. الدقس محمد عبد المولي محمد. (2005). التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق . الاردن : دار مجد لاوي .
5. الساعاتي حسن سامية . (1986). جرائم النساء . مصر : المركز العربي للدراسات الأمنية .
6. العياكلة ،س . (2006). اضطرابات الوسط الاسري وعلاقته بجنوح الأحداث . عمان : دار الثقافة .
7. الميلادي، و عبد المنعم . (2008). المراهقة بين النمو والبلوغ . مصر : مركز الاسكندرية للكتاب .
8. النبال، ا. (2002). في سيكولوجية المرأة . مصر : دار المعرفة الجامعية .
9. بوزيدي سلاف. (2014). اشكالية الشرف لدي المرأة رؤية نقدية للطالبة . الجزائر : مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية .
10. جابر محمد، و سامية . (2000). الانحرافات الاجتماعية بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي . مصر : دار المعرفة
11. حلوي، و فوزي. (2007). تنمية المرأة العربية . عمان الاردن : دار الجنادين .
12. خليل ،أ. (1997). معجم مصطلحات النفسية والاجتماعية عربي فرنسي انجليزي . بيروت : دار المفكر اللبناني .
13. رشاد، موسي ، و علي عبد العزيز . (2008). سيكولوجية القهر الأسري . القاهرة : عالم الطب .
14. زكري، و بسطالورنس . (2012). اتجاهات الطلاب ازاء تعاطي المخدرات . زكري، و بسطالورنس. (بلا تاريخ).
15. زهرة ،س . (2011). س. زهرة . الجزائر : مركز البصيرة للبحوث والاستشارات .
16. ساري، و خضر . (2005). ثقافة الأنترنت دراسة في التواصل الاجتماعي . عمان الاردن : دار مجد لاوي .
17. سعيد سبعون . (2012). الدليل المهجي في كتابة المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع . الجزائر : دار القصبية .
18. سلاف بوزيدي . (2014). اشكالية الشرف لدي المرأة رؤية نقدية للطالبة . الجزائر : مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية .
19. سموك، و علي . (2006). اشكالية العنف في المجتمع الجزائري . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .
20. سناء سليمان محمد. (2008). مشكلة العنف والعدوان لدي الأطفال والشباب . اسكندرية : عالم الكتب .
21. شمس فرحات الدين . (2007). تربية الأبناء . مصر : دار المعرفة .
22. عباس ،ص . (1993). الانحرافات السلوكية الأسباب والعلاج . لبنان : دار الشباب العربي .
23. عبد الحميد حسن رشوان أحمد . (2010). المشكلات الاجتماعية دراسة في علم الاجتماع التطبيقي. الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث .
24. عبد الحميد حسن رشوان . (2004). مناهج علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي . مصر : المكتب الجامعي الحديث .

25. عبد الحميد رشوان حسن. (2003). الأسرة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع الأسرة. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
26. عبد الخالق رمضان جمال الدين. (2001). الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
27. عبد الرحمن العيسوي. (2004). سيكولوجية الاجرام. بيروت: دار النهضة العربية.
28. عبد الرحمن، و العيسوي. (2006). الاضطرابات النفسية وعلاجها. مصر: دار الجامعة.
29. عبد الله فتوح الشاذلي. (2006). أساسيات علم الاجرام والعقاب. بيروت: منشورات حلبي الحقوقية.
30. عبد المعطي مصطفى. (2003). الاضطرابات النفسية والطفولة الي المراهقة. مصر: مكتبة القاهرة.
31. علي حسن فايد. (2005). المشكلات النفسية والاجتماعية. القاهرة: طيبة للنشر.
32. علي محمد سكيكر. (2008). العلوم المؤثرة في الجريمة والمجرم. مصر: دار الفكر الجامعي.
33. غانم ابتسام. (2009). التصور الاجتماعي عند الطالبة. الجزائر: مذكرة لنيل الماجستير.
34. غانم عبد الغني عبد الله. (2004). جرائم العنف وسبل المواجهة. الرياض: مكتبة فهد الملك الوطنية.
35. قيرة، و اسماعيل. (2003). عمولة الفقر. الجزائر: دار الفكر للنشر.
36. كان فيليب فرانسو دورتيه. (2010). علم الاجتماع من النظريات الكبرى الي الشؤون اليومية. سوريا: دار الفرقد.
37. مایسة النبال أحمد، و عبد الفتاح محمد. (بلا تاريخ). الجرائم والجنايات من المنظور النفسي. الاسكندرية: دار المعرفة.
38. محمد اقبال محمد. (2006). سيكولوجية الانتقام. الاسكندرية: مكتبة المجتمع العربي.
39. محمد عبد الرحمن العيسوي. (2006). في علم النفس الاجتماعي التطبيقي. مصر: دار الجامعة.
40. محمد علي جعفر. (2004). حماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين لخطر الانحراف دراسة مقارنة. بيروت: المؤسسة الجامعية.
41. مصطفى حسن عبد المعطي. (2006). سيكوباتولوجيا الاجتماعية والمشكلات المعاصرة. القاهرة: زهراء الشرق.
42. معن خليل العمر. (2004). التغير الاجتماعي. عمان الاردن: دار الشروق.
43. هيلين دوتش. (2007). الفتاة العربية المراهقة الواقع والافاق. بيروت: مجد المؤسسات الجامعية.

المراجع باللغة الاجنبية

44. Born، michel. (2006). psychologie de la delinquance. belgique.
45. Catleribe soans. (2001). oxford dictionary. new york: university new york
46. Robert paule. (2009). dictionnaire alphabetique et analogique. paris: millesine paris.